حديث الرئيس محمد أنور السادات
لجريدة الأهرام فى مناسبة اليوبيل الفضى
لثورة ٢٣ يوليو فى١٧ يوليو ١٩٧٧

فيما يلى نص حديث الرئيس أنور السادات إلى يوسف السباعى

سؤال : سيادة الرئيس : نحتفل بعد أيام بالعيد الفضى لثورة ٢٣ يوليو.. ولاشك ان المواطن المصرى، والمواطني العربى بصفة عامة يهمه أن يسمع منكم تصوركم للسياسة الخارجية المصرية وخطها وبخاصة فى هذه المرحلة الدقيقة التى نمر بها، وفى مواجهة التحديات التى تحيط بنا

الرئيس السادات : ان مصر، في هذه المرحلة الدقيقة التى يمر بها العالم المعاصر، تسهم بالعمل المبدئى، المتعقل والإيجابى، من أجل دعم نضالنا العربى وتأكيد مسيرتنا نحو المستقبل الأفضل. وقد سلكنا فى ذلك سبيلاً واضحاً واتبعنا خطاً ثابتاً، في إطار مبادئ عدم الانحياز، ينادي بعدم جواز التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، وباحترام حق كل شعب في أن يختار طريقه ويحدد مساره. وكذلك باحترام حق الشعوب فى تقرير مصيرها، وحق الأمم في الحفاظ علي ثرواتها، وحق الدول فى سيادتها وسلامة أراضيها.. هذا خط واضح نسير فيه ولا نحيد عنه، وهو ما يشكل جوهر مسيرتنا الدولية

وكما سبق أن قلت، فإن سياستنا تدور فى عدة دوائر عربية وافريقية وغير منحازة، كما ان لها بعدها الإسلامى، وبعدها الخاص بحوض

البحر الأبيض والبحر الأحمر، ومن هنا فإن مصر تحتل موقعاً فريداً في المجال الدولى، حيث تتشابك ارتباطاتها وتتعدد منطلقاتها، ولا يزيدنا هذا إلا إصراراً على الخط الذى اخترناه لأنفسنا، إذ يعكس تراثاً عميق الجذور، غني التجربة، واسع العطاء

وواقع الأمر انني منذ ثورة ١٥ مايو التى آليت فيها على نفسى تصحيح المسار، فإننى أعمل على أن يكون لمصر وجهها الذى يعكس التراث الفريد لشعب مصر الذى أطلق شعلة الحضارة فى أرجاء هذا العالم

ولاشك عندى في أنكم تتابعون مسيرة السياسة الخارجية لمصر، وتشهدون بأنفسكم ما نسعى إليه من إحلال السلام ليس فقط فى الشرق الأوسط، وإنما فى أفريقيا وغيرها، حيث لا نرى بديلاً عن السلام، كمنطلق لمواجهة تحديات البناء والتعمير والقضاء على التخلف.. فنحن ننادي بالتعاون المخلص والخلاق، وبقيام العلاقات بين الدول على أساس مبادئ التعايش السلمى، وفى نفس الوقت فإننا نعتبر أنفسنا جزءاً من حركة النضال العالمية ضد العنصرية والاستعمار بكل أشكاله، وعليه فبينما ننادى بعلاقات إيجابية وبناءة بين الدول الافريقية، فإننا ندعم كافة الوسائل حركة التحرير الافريقية ضد قوى العنصرية والتوسع فى جنوبى القارة، وندين بكل قوة أى عمل من شأنه المساس بسيادة هذه الدول وبسلامة أراضيها ووحدة شعوبها من أى جهة أتى هذا التدخل وبأى وسيلة يتم.. ومن هنا أيضاً كانت معارضتنا للتدخل الخارجى فى شئون الدول الافريقية، وموقفنا الثابت من رفض ادخال قارتنا في معترك الصراع الدولى، أيديولوچيا كان أو استراتيچياً

وفى المجال العربى، وبصرف النظر عن سلبيات تعلمون مصدرها ومن ورائها، فإن تعاوناً صادقاً قد قام بين شطرى وادى النيل.. مصر والسودان، وقيادة سياسية موحدة جمعت بين مصر وسوريا والسودان، وتعاوناً وتنسيقاً مستمراً بين مصر والأشقاء العرب فى كافة المجالات تعميقاً للتضامن العربى والاخوة العربية التى ظهرت فى أجلى صورها في أكتوبر المجيد من
عام ١٩٧٣

ولا يسعنى وأنا أتحدث عن التضامن العربى إلا أن أعرب عن تقديرنا للدعم العربى لنا اقتصادياً وعسكرياً، والذى قدمه الاخوة العرب تقديراً لدور مصر في النضال العربى ودعماً له وتأييداً

وأود كذلك أن أقول كلمة عن لبنان العزيز على كل مصرى، لقد قطعنا بالفعل شوطاً كبيراً نحو إنهاء الأزمة اللبنانية بفضل التضامن العربى والإحساس القومى العربى الذى تجلي في مؤتمرى الرياض والقاهرة، ولكن مازال علينا أن نوقف بقايا الصراع ليبدأ لبنان عهداً جديداً وينطلق شعبه بما عرف عنه من ديناميكية وتسامح وعروبة أصيلة نحو تعويض ما فات وما فقد

ومصر على استعداد، كما كانت دائماً وبالتعاون مع الأشقاء العرب للإسهام بكل ما تستطيعه فى سبيل انهاء المشكلة اللبنانية انهاء كاملاً وشاملاً

سؤال : لقد شرحتم للعالم كله، في مقابلاتكم ولقاءاتكم واتصالاتكم موقف مصر العادل، ووجهة النظر فى الصراع العربى – الإسرائيلى، فكيف ترون الموقف الدولي الآن فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط ؟

الرئيس السادات : لقد ولدت حرب أكتوبر المجيدة معطيات سياسية جديدة، ففتحت الطريق نحو تفاهم أكبر وأشمل على المستوى العالمى، انتج تفهماً للقضية العربية وتعاطفاً مع الأهداف العادلة التى تنادى بها، وقمت فى ذلك بعدد كبير من الاتصالات على كافة المستويات شملت العالم كله شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، سواء فى القاهرة أو فى مختلف العواصم، لشرح موقفنا للرأى العام العالمى، وبصفة خاصة لدى الرأى العام الغربى والأمريكى.. وأنا أشعر اليوم، اننا قطعنا شوطاً كبيراً فى عرض قضيتنا عرضاً سليماً، عقلانياً ومنطقياً، أمكن للعالم أن يتفهمه ويتقبله، وأن يرفض نتيجة لذلك الكثير مما أرادت له الصهيونية العالمية أن يعتقد فيه ويؤمن به

وهذا هو الحوار العربى الأوروبي قائم ومستمر، وهذه هى الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن تلعب دوراً بناء ومتزناً فى العمل نحو السلام، وهذه هى أوروبا تقرر موقفها من المشكلة القائمة فى الشرق الأوسط بما لا يدع مجالاً للشك أو التفسير، حيث أعلنت بكل وضوح مبادئ محددة لإحلال السلام منها

عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة

انهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية
عرض مشاركتها فى ضمانات السلام في إطار الأمم المتحدة
الوطن القومى للشعب الفلسطينى
وهذا هو التعاون العربى الافريقى، وقد انطلق من القاهرة حيث شهدتم الانعقاد التاريخى لمؤتمر القمة الافريقى العربى الأول في مارس الماضى

كل هذه إنجازات كبيرة وهامة حققها تحركنا لتكون الركائز الرئيسية للسلام الذى نحاول إقامته، وللمستقبل الذى نحاول تشكيله

سؤال :لاشك أن جماهيرنا العربية متشوقة لمعرفة التطورات الجارية فى موضوع الشرق الأوسط، فهل يتفضل السيد الرئيس بشرح هذه التطورات؟

الرئيس السادات : لاشك انكم متابعون للتطورات التى تجرى على ساحة العمل السياسى للتوصل إلى السلام العادل فى الشرق الأوسط، وفي هذا الصدد فإن المتابعة الواعية لجماهير شعبنا إنما تشكل ركيزة لا غنى عنها في نضالنا المستمر والصامد فشعوب هذه المنطقة قد شهدت عبر الثلاثين عاماً الماضية أربع حروب، راح ضحيتها عشرات الآلاف من الأرواح، بالإضافة إلى ما ألحقته من خسائر كبرى في إنجازاتها ومقدراتها.. وما فوتته من فرص فى البناء والاستثمار من أجل المستقبل اننا اليوم نتجه بجهودنا نحو تحقيق السلام الذى لا يمكن أن يتأتى أو يبقى إلا إذا كان سلاماً عادلاً قائماً على أسس الشرعية الدولية والعدالة

والمساواة وأعود بذاكرتكم إلى اننى، باسم مصر، كنت أول من دعا إلى عقد مؤتمر للسلام تشترك فيه كافة الأطراف المعنية ليضع أحكام التسوية السلمية التى أقرها المجتمع الدولى موضع التنفيذ، وتتحول المنطقة بذلك من عهد الحرب إلى عهد السلام.. وتذكرون اننى وجهت هذه الدعوة في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ بينما كانت قواتنا الباسلة تكتب أروع الصفحات في تاريخ النضال من أجل تحرير الأرض، وبينما كانت قلاع خط بارليف تتهاوى أمام الإرادة الجسورة والمصممة لجنودنا الأبطال ومنذ هذه اللحظة أصبح عقد مؤتمر للسلام جزءاً لا يتجزأ من كافة الجهود الدولية المبذولة لتحقيق السلام، فأقرته الدولتان الكبريان اللتان تتحملان مسئولية خاصة بالنسبة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وأقره مجلس الأمن، فى قراره المعروف فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٣، ثم ترجم إلى الواقع بالفعل عندما انعقد مؤتمر جنيف في مرحلته الأولى فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٣ ولقد وقعت تطورات عديدة منذ ذلك الحين على جبهات العمل السياسى والدبلوماسى، سواء فيما يتعلق بالانسحاب من الأراضى المحتلة، أو فى مجال جوهر المشكلة، أى قضية فلسطين، ظل موقف مصر ثابتاً في هدف شعوبنا المشروع فى التوصل إلي تسوية شاملة تحقق السلام الدائم والعادل، وكان هذا هو أساس أو فلسفة حملة السلام التى قمت ومازلت أقوم بها من أجل خير هذه المنطقة ومستقبل شعوبها وأبنائها واليوم ونحن على أبواب مرحلة جديدة ودقيقة، فمن الضرورى أن نعرف جميعاً طبيعة المهمة التاريخية التى نحن بصددها، وفى كافة الأحوال فإن الركيزة الأساسية فى مسيرتنا وسياستنا هى الشرعية الدولية التى نتحرك في إطارها ونستهدف إقامتها على أسس ثابتة جوهرها العدالة، وهدفها السلام فنحن نعمل فى إطار قرارات محددة

أصدرتها الأمم المتحدة، وخصوصاً مجلس الأمن، وهى قرارات فوق انها تمثل الإرادة الجماعية للمجتمع الدولى، فإنها تترجم مبادئ دولية قد استقرت في الضمير العالمى وسجلها ميثاق الأمم المتحدة، والمباحثات التى تدور في مؤتمر جنيف هى مباحثات تهدف إلي تطبيق أحكام التسوية السلمية التى حدد المجتمع الدولى عناصرها وجعل منها كماً متكاملاً ومترابطاً.. والهدف الرئيسى الذى لا يمكن أن يختلف عليه اثنان هو ان هذه التسوية تهدف إلى إنهاء حالة الحرب في المنطقة، وبالتالى إقامة السلام العادل.. ذلك هو الهدف، وتلك هى الغاية، كما ان المجتمع الدولى قد حدد بالفعل العناصر التى يتكون منها هذا السلام.. حددها سواء فى المبادئ التى استقرت في ميثاق الأمم المتحدة، أو فى القرارات التى أصدرتها الأمم المتحدة، وخصوصاً قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى وافقت عليه مصر ولاتزال تلتزم به

سؤال : اذن، فالقرار رقم ٢٤٢ هو الذى يحدد العناصر التى تشكل السلام العادل

الرئيس السادات : هذا صحيح بالنسبة للقرار رقم ٢٤٢ وهناك أيضاً قرارات الأمم المتحدة الأخرى المعنية، وكما قلت لك فإن القرار رقم ٢٤٢ هو قرار التزمنا به ومازلنا نلتزم بأحكامه، وكما تعلمون فإن انجلترا هى التى صاغت القرار رقم ٢٤٢، إلا أن إسرائيل أخذت تحاول بلبلة الأفكار عن طريق تفسيرات عديدة حملتها لبعض فقرات هذا القرار، ولقد حسم البيان الصادر من الدول الأوروبية التسع برئاسة انجلترا هذا كله ووضع الأمور في نصابها الصحيح تأسيساً على الشرعية الدولية وهى

أولاً : عدم جواز احتلال الأراضى عن طريق القوة

ثانياً : وعليه فلابد من انهاء الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية التى احتلت عام ١٩٦٧، فليس من المتصور مهما جمح الخيال أن يجتمع السلام مع الاحتلال، لأن الاحتلال هو مظهر ونتيجة من نتائج الحرب ولا يمكن أن يستقيم تفسير يذهب إلى حد أن يتصور إمكانية لقيام السلام مع استمرار الاحتلال الإسرائيلى لأى جزء من الأراضى العربية، ولقد كان مجلس الأمن قاطعاً فى هذا الأمر عندما صدر قراره رقم ٢٤٢ بتأكيد مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة، فالانسحاب من الأراضى المحتلة هو جزء لا يتجزأ من عملية إحلال السلام محل الحرب وينطبق هذا على كافة الأراضى المحتلة، سيناء، وقطاع غزة، والضفة الغربية، والجولان

وفى رأينا : فإن البيان الذى أصدرته مجموعة الدول الأوروبية التسع يشكل قاعدة صحيحة وسليمة لمؤتمر جنيف.. إذ انه ينطلق من أحكام مبادئ الشرعية الدولية، ويتفق مع ما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وبهذه المناسبة، فإننى أسجل بالتقدير موقف المجموعة الأوروبية التى تضم انجلترا وهى التى صاغت القرار رقم ٢٤٢، كما تضم فرنسا وهما عضوان دائمان في مجلس الأمن، ولهما مسئولية خاصة فى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين

ثالثاً : الإقرار بالالتزامات المتبادلة، بما يعنى أن تقر دول المنطقة بحقها جميعاً في أن تعيش فى جو من السلام، خال من مظاهر الحرب، وأن تقر بحقها جميعاً فى السيادة والسلام الإقليمي والاستقلال السياسى، وأن تحيا داخل حدودها آمنة من أعمال القوة أو التهديد بها، وكما كانت إرادة المجتمع الدولى واضحة بالنسبة للانسحاب، فإنها واضحة هنا أيضاً،

فليس هناك مجال للاجتهاد فى البحث عن طبيعة السلام، أو ابتكار عناصر جديدة فهى أمور واضحة مقررة ثابتة في ميثاق الأمم المتحدة، ونص عليها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بالتحديد لذلك فإن الزج بقضايا فرعية ومحاولة تسليط الأضواء عليها، مثل موضوع المقاطعة العربية، إنما يعقد الأمور، فكلها سوف يتم حلها تبعاً لإحلال السلام محل الحرب، فالمقاطعة العربية ليست إلا نتيجة من نتائج الحرب ومظهراً من مظاهر حالة الحرب القائمة والتى لا تنتهى إلا بقيام السلام وإنهاء حالة الحرب

رابعاً : والعنصر الثالث الذى يقوم عليه القرار رقم ٢٤٢ هو الخاص بإيجاد ترتيبات عملية من شأنها توفير الثقة والأمن لكافة الأطراف.. لقد كان النص على هذه الترتيبات أمراً ضرورياً فى ضوء خلفية الصراع، وما ولده عبر عشرات السنين من تراكمات الخوف والشك.. وتوفير الأمن ليس حقاً لطرف دون طرف، بل هو حق لجميع الأطراف، وبالتالى فإن المناطق منزوعة السلاح التى أشار إليها القرار رقم ٢٤٢ هى مناطق ينبغى أن تقام بطبيعة الأمور على الجانبين ولصالح كل الأطراف ويتصل بهذا العنصر فى تقديرنا، وفى تقدير كل من عمل ذهنه بخصوص هذه القضية، موضوع الضمانات، فنحن نتفق مع دول المجموعة الأوروبية فيما ذهبت إليه من ضرورة أن يشارك مجلس الأمن والدول الكبرى، وخصوصاً الدولتين الكبريين فى ضمان السلام فى الشرق الأوسط كما اننا نرحب بما قدرته الدول الأوروبية بشأن استعدادها للمشاركة فى ضمان السلام فى إطار الأمم المتحدة

سؤال : سيادة الرئيس.. لقد قمتم بدور فعال ورئيسى فى سبيل القضية الفلسطينية، وكان لتحرككم وإصراركم تأثير دولى بالغ فى دفع هذه

القضية إلى الأمام، وفى التفهم الدولى المتزايد لهذه القضية، فهل حدثتمونا عن رؤيتكم بالنسبة لحل هذه القضية؟

الرئيس السادات : بالنسبة للقضية الفلسطينية والتى لاشك انها تشكل حجر الزاوية فى أزمة الشرق الأوسط، والتى لا يمكن لأى منصف أن يتصور إمكان التوصل إلى السلام بدون حل عادل لها حيث انها كما قلت أكثر من مرة لب النزاع وجوهر المشكلة، فإننا هنا أيضاً ننطلق من موقف أساسى وهو ان الشعب الفلسطينى، الذى تعرض لأخطر انتهاك يمكن أن يتعرض له شعب في حقوقه الوطنية والإنسانية، له حقوق متساوية مع غيره من الشعوب، وهى الحقوق التى أقر بها المجتمع الدولى فى سلسلة طويلة من القرارات التى أصدرتها الأمم المتحدة، وعكست فيها إرادة المجتمع الدولى، وأخطر هذه الحقوق وأهمها حق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره، وحقه فى إقامة سلطته الوطنية على الأراضى الفلسطينية، أى فى الضفة الغربية وقطاع غزة

ونحن نعتقد ان إقامة هذه الدولة الفلسطينية تتطلب إيجاد ممر أرضى بين هذين الجزءين حتى يمكن أن تتوافر للدولة إحدى الوسائل الأساسية للحفاظ على وحدتها الوطنية

ولقد ناديت من قبل كما أنادى اليوم من منطلق المصلحة العربية العليا بأهمية أن تقوم علاقة بين الدولة الفلسطينية وبين الأردن، هذا أمر ينبغى أن ننظر إليه من خلال الظروف الدقيقة التى تمر بها القضية، بالإضافة إلى اننى لا أتصور رفضنا لمثل هذه الخطوة القومية التى تفرضها الظروف العملية التى تنشأ فيها الدولة الفلسطينية

هذه هى مقومات حل القضية حلاً عادلاً يتيح للسلام الدائم أن ينشر أجنحته على هذه المنطقة التى عانت سنين طويلة من الصراع والحروب وحق الشعب الفلسطينى، وما تعرض له

ان كل ما تعرض له الشعب الفلسطينى عبر الستين عاما الماضية، والانتهاك المنظم لحقوق هذا الشعب لم يثنه عن مواصلة الدفاع عن حقه في البقاء، وان النظر إلى قضية هذا الشعب على انها مجرد قضية لاجئين، هو أمر لا يمكن أن يستقيم فى ضوء كل المعطيات التاريخية والإنسانية التى يعيشها عالم اليوم، أو يعيشها هذا الشعب ذاته ومع اخوته في المنطقة العربية ومن هنا فإن أى جهد يبذل من أجل إقامة السلام العادل فى الشرق الأوسط لابد أن يتوجه إلي جذور هذا النزاع، وبالتالى فلابد أن يتوجه إلى علاج قضية الشعب الفلسطينى كشعب له حقوقه الوطنية والإنسانية كغيره من شعوب المنطقة، ومن هنا أيضاً تأتى الأهمية البالغة، والضرورة الحتمية لاشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى مؤتمر جنيف على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى

سؤال : إذن فإطار طبيعة السلام مقرر فى القرار رقم ٢٤٢ ومحدد بمقتضى نصوصه

الرئيس السادات : نعم.. ومرة أخرى أكرر ان ابتكار عناصر جديدة ليس إلا مناورة إسرائيلية مكشوفة ويجب أن يكون واضحاً استعدادنا لتوقيع اتفاقية سلام دائم وعادل، والمعنى السياسى والقانونى لذلك هو اننا على استعداد لإنهاء حالة الحرب سياسياً وقانونياً، ومعناه أيضاً ان إسرائيل لأول مرة في تاريخها سيسلم لها بالوجود القانونى في حدود.. أى ان التحدى الحقيقى يكمن فى انتهاز هذا المناخ الإيجابى للتحرك نحو سلام حقيقى، لابد وأن يؤدى فى النهاية إلى نتيجة واضحة هى ان اسرائيل

سوف تصبح، إذا ما التزمت بالشرعية الدولية، إحدى دول الشرق الأوسط، تعيش فى سلام في حدود معترف بها، هذا هو ثمن السلام والتحدى الحقيقى الذى نعرضه

سؤال : لقد ذكرتم سيادتكم في كلمتكم أمام اللجنة المركزية ان هذه المنطقة هى أرض التسامح ومهبط الأديان، فما هو رأيكم فيما أعلنته منظمة التحرير الفلسطينية وطلبت إلى الدول العربية الاستجابة له من إعادة اليهود العرب الذين هاجروا منذ عام ١٩٤٨ إلى بلادهم..

واستجابت له على ما أذكر السودان والعراق والمغرب

الرئيس السادات : هذا موقف يتمشى مع مبادئنا وقيمنا وتراثنا من التسامح والاخوة، ولا ننسى ان العرب كانوا الأمة العربية التى احتضنت اليهود وقت ان عذبوا واضطهدوا فى بلاد عديدة واننى أنتهز هذه الفرصة لأعلن السماح بعودة اليهود المصريين الذين سبق لهم أن غادروا مصر منذ سنة ١٩٤٨ ليعيشوا في مصر، ليس كرعايا من الدرجة الثانية، وإنما كما كانوا مصريين يتمتعون بنفس الحقوق ويتحملون نفس الواجبات مثل اخوانهم المصريين اننا أهل كتاب، وكتابنا ينص على التسامح والمساواة والاخوة.. واليهود أهل كتاب أيضاً، ومهما حدث، فإن نزاعنا كان ضد المبادئ التوسعية.. والنظرات العنصرية للصهيونية، وليس ضد اليهود.. إطلاقاً، وما أعلنته لك ليس إلا دليلاً آخر علي موقفنا، واسهاماً في تحديد إطار السلام الذى نسعى لكى يشرق على هذه البقعة من العالم

سؤال : تحدثتم سيادتكم في خطابكم أمام اللجنة المركزية عن العلاقات مع الاتحاد السوفيتى، وعن نتائج زيارة وزير الخارجية لموسكو.. كيف

ترون سيادتكم وضع العلاقات حالياً، وبخاصة دور الاتحاد السوفيتى فى التسوية؟

الرئيس السادات : نعم .. لقد أشرت إلي موجة التفاؤل التى سادت اثر زيارة وزيرة الخارجية لموسكو، والواقع ان علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتى لا تحتمل تفاؤلاً ولا تشاؤماً، وإنما يجب أن ينظر إليها نظرة موضوعية من منطلق العلاقات التى ربطت مصر بالاتحاد السوفيتى من ناحية، ومن منطلق موقف الاتحاد السوفيتى منا منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ من ناحية أخرى وهناك مبادئ محددة فى صدد العلاقات المصرية السوفيتية

أولها : عدم التدخل فى الشئون الداخلية لبعضنا البعض وحق كل دولة في اختيار نظامها وسياستها داخلياً وخارجياً، وأنا فى سياستى لا أستهدف إلا وجه مصر والعرب – ومصالحهم ولا أستأذن في ذلك أحداً

وثانيها : احترام كل طرف لالتزاماته التى تعهد بها، وفي هذا يجب على الاتحاد السوفيتى أن يقوم بالتزاماته التعاقدية التى ارتبط بها معنا، وبخاصة فى موضوع العمرات وقطع الغيار خاصة، واننا دفعنا ثمنها نقداً وبالعملة الصعبة.. وبصراحة تامة فلا يمكن لى ولا لأى مصرى أن يفهم أو يجد تفسيراً مقنعاً لموقف الاتحاد السوفيتى منذ قرار العبور.. وعليه فلا مفر من أن يعيد الاتحاد السوفيتى تقييم موقفه ونحن عندئذ متفتحون.. وأنا على استعداد لمقابلة بريجنيف كما قلت لك فى الطائرة ونحن عائدون من ليبرفيل.. وهو أمر طبيعى أن يلتقى رؤساء الدولة، وإنما من المفيد أن يكون اللقاء فى جو من الوضوح

وثالثها : انه فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإنه لا خلاف بيننا وبين الاتحاد السوفيتى بالنسبة لشكل التسوية، ولوجه الحق أقول ان الاتحاد السوفيتى مازال ثابت الموقف بالنسبة لمبادئ الحل السلمى العادل

ورابعها : أخذاً فى الاعتبار كل ذلك، فإننا لا نمانع في تطوير العلاقات مع الاتحاد السوفيتى على أساس علاقة دولة بدولة، ونحن نريد علاقات طيبة مع كافة الدول دون أى علاقات خاصة

لقد شرحت لك موقفنا، وقد أيده العالم من حولنا، وسوف نتحمل بمسئولياتنا كاملة، سواء في إطار السلام الذى ننشده، أو فى إطار الدفاع عن حقوقنا بكل ما نملكه من قوة ووسائل، إذا ركبت اسرائيل رأسها ومضت في سياسة التعويق والتهرب والمماطلة

ان علي إسرائيل أن تتحمل مسئولياتها، وعلي قادة إسرائيل أن يعوا نتائج الطريق الذى يختارونه، وعلي العالم الذى استجاب لنا وأيد التحرك نحو السلام في أوضح عبارة، أن يتحمل هو الآخر مسئوليته إذا ما ناورت إسرائيل وحاولت طعن مسيرة السلام وتعطيل التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة

www.anwarsadat.org